تسهيل اقتناء الماشية للفلاح

من العوامل المهمة لرفع مستوى حياته

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

أسرفنا منذ بضع سنين فى الكلام عن الفلاح المصرى وبؤسه وما يعانيه من ضنك فى حياته ، وأمطرنا كتابنا وابلا من المقالات والدراسات التى تعنى باصلاح حالته وكثرت المشاريع التى اقترحت لترقيته أو التخفيف من الشدة التى تنتابه وتشعبت الآراء فيها — حتى ليقف المصلح بينها حائرا لايدرى أيها يقضل. وقد كان أكثر تلك المشاريع من الضخامة بمكان عظيم .

وقد اكتفينا بدراستها وكتابة التقارير القيمة عنها أما التنفيذ فشىء آخر . حقيقة بدأ فى تنفيذ بعضها وفتحت الحكومة الاعتمادات الكبيرة لهذا الغرض ولكن لم يمض يوم أو بعض يوم حتى أوقف التنفيذ وألغيت الاعتمادات وأصبح المشروع فى خبر كان . لقد جاء بعضهم وقال " لا بد من عمل شىء سريع مفيد للفلاح وأنا أرى أن أحسن ما ابتدئ به هو إصلاح الحالة الصحية فى القرى وذلك بردم البرك فهى السبب فى كثير من الأمراض التى يصاب بها الفلاح" وتحمل الناس لهذا المشروع وفتحت الاعتمادات ولكن ما ردم من هذه البرك لا يتجاوز عدد أصابع اليدين وطوى المشروع وكان الله يحب المحسنين ، وجاء الآخر وقال " إن مشروع اصلاح أراضى الحكومة البور وتوزيعه على صغار الفلاحين هو الذى يغنى الفلاح ويسعده على اقتناء قطعة من الأرض يقوم بزراعتها وتحسن حالته المالية ويسى أيام الفقر وأن هذا المشروع أفضل من كل مشروع آخر" وعليه بدئ فى تنفيذ المشروع بعد ما كتب عنه الشىء الكثير يوميا ، ولكننا لسبب من الأسباب لم نستمر فى التنفيذ ويعلم الله متى يبعث حيا ، وذلك على الرغم من أن هناك وسيلة تساعدنا على اصلاح أراضى الحكومة البور وبيعها لصغار الفلاحين ولا تكلف خزانة الدولة مالا هى أحوج ما تكون اليه . وجاء ثالث وقال " لا ، الداء كله فى المياه غير النقية التى يشربها الفلاح ، وسأقوم بمشروع تشرب منه كل القرى الماء النقى الصافى ، وهذا هو المشروع الذى سيصلح صحته ويزيل أمراضه " ولكن هذا المشروع على ضرورته يمشى بخطوات متثاقلة متباعدة ولا يرجى إتمامه إلا بعد وقت طويل ربما يكون الفلاح قد هلك قبل أن يصله الفرج .

وهناك مشروع الوحدات الصحية ومشروع المراكز الاجتماعية وغيرها من المشروعات التي تتفق لها طربا عند ظهورها ولكنها لا تلبث أن تختفي وتنام . كل هذه المشروعات مفيدة جدا بل ضرورية ويأتي منها الخير كله للبلاد لو نفذت ، غير أن عدم تنفيذها يجعلها كأنها لم تكن . وليس هنا المجال لبحث هذه المشروعات بحثا مستفيضا والتفضيل بينها لهذا العمل يستغرق وقتا طويلا لا نملكه وقد قتل مفكرونا هذه المشروعات بحثا وكتبوا عنها ما فيه الكفاية وزيادة . ونحن جميعا نتمنى اسعاد الفلاح ورقيه ونريد أن نهتم بأمره الى حد ما . بل القد اتفقنا جميعا بضرورة ذلك ، ولكن اهتمامنا لم يتعد الكلام فقط عن هذا الأمر و بقيت رغباتنا بدون تنفيذ ، و يظن أغلبنا أن مهمتنا انتهت بذلك ولكن الفلاح ما زال يقاسي الشدة في حياته ولولا إيمانه وشدة جلده و بساطة حاجاته وصبره لكان لها معنا أمر آخر . وقد جاءت أزمة الظروف الحالية فزادت الطين بلة وساءت حالته أكثر من ذي قبل ودهمه غلاء المعيشة وهو لا يكسب الا دريهمات قليلة لا تغني ولا تشبع . وارتفعت أثمان الذرة في الأرياف ارتفاعا فاحشا رغم تحديد الحكومة للأسعار . فهل فكرنا في اعطائه علاوة غلاء المعيشة أسوة بما يأخذه العمال في المدن ؟ كلا فقد ترك أمره لله واكتفينا بالدعوات الصالحات له . ومن ظريف ما حصل كمثل لما هو واقع فعلا في البلاد أن أذاع يوما أحد كبار أغنيائنا من الذين يملكون آلاف الأفدنة ، أذاع هذا الثري المصلح حديثا طلب فيه العناية بحال الفلاح وحث الناس على ذلك في أسلوب جميل مؤثر وأظهر العطف الكثير عليه واقترح ألا تنقص أجرة الفلاح العامل اليومية عن ستة قروش حتى يتيسر له أن يجابه الغلاء الفاحش وتكلم بحرارة وعطف وقابله بعد ذلك بضعة أيام أحد أصدقائه وسأله لم لا يبتدئ سعادته بإعطاء فلاحيه أجرا يوميا ستة قروش ليكون خير قدوة لرملائه فأجابه ذلك المصلح " ياشيخ فضك د كلاء في كلام " ولا أريد التعليق على هذه النكتة الحقيقية فهي خير مثل لحالنا .

من ير الابتسامة المريرة التي تعلو شفتي فلاح حين يستمع الى المشروعات التي تعد للأخذ بيده ولإصلاح حاله . ومن ير الكآبة التي تعلو وجهه بعد ذلك يعلم أن هذا المعدن النفيس لا يقيم لمثل هذا الكلام وزنا ولا يصدقه . بل كثيرا ما كان يتهكم منا في أسى وحزن و يقول " يظهر أنكم بتنفخوا في قربة مقطوعة " . وصل به الأمر الى هذه الدرجة من اليأس من كثرة ما سمع عن المشروعات الخائلة التي تعد لإصلاح حاله ومن كثرة ما سمع من خطب الرنانة التي تعده بالجنة والنعيم منذ عشرات وعشرات السنين ولم ير لهذا اللغو من أثر جدي بعد

واذا بحثنا عن أسباب عدم نجاح هذه المشروعات القيمة وجدناها تتحصر في سببين رئيسيين : أولهما هو أن هذه المشروعات الخطيرة تقوم على أساس تغيير معيشة الفلاح

المصرى تغييرا كبيرا سريعا يتنافى وطبيعة الفلاح ويخالف سنة التدرج الطبيعية ، ولهذا تصادف عقبات لاحصر لها بعضها يأتى من الفلاح نفسه .والسبب الثانى هو كثرة ماتتطلبه هذه الاصلاحات من مال وفير لا يتناسب ومواردنا العامة المحدودة ، فمشروع ردم البرك الذى بدأنا به فى سنة ١٩٣٧ يشمل ردم برك مساحتها تربو على عشرة آلاف من الأفدنة ويكلف الدولة أربعة ملايين من الجنيهات ولكننا نرى أنه الى سنة ١٩٤٠ لم يتم ردم سوى ما توازى مساحته ٢٨٠ فدانا فقط ، وكذلك مشروع توصيل المياه النقية الى القرى قدر له فى سنة ١٩٣٨ صرف ستة عشر مليونا من الجنيهات لتوصيل المياه الى أربعة آلاف قرية على أن يتم كل ذلك فى سنة ١٩٤٢ ، ولكننا ونحن الآن نقترب من هذه السنة أى سنة ١٩٤٢ لم يتم شيء يذكر من هذا الى الآن ، كل هذا يدلنا على أننا كنا متفائلين أكثر مما يجب ، وأن مثل هذه المشروعات الضخمة لابد لتنفيذها من وقت طويل جدا ومال كثير لاتسمح به حالة ماليتنا العامة ، فإذا أردنا النجاح لأى مشروع فى حالتنا الحاضرة فيجب أن تكون تكاليفه متواضعة جدا وألا يتعارض كثيرا وعادات فلاحينا .

لعلى قد أطلت بذكر مقدمات مسهبة لما أريد أن اقترحه فأستميح القراء عذرا فى ذلك ، فقد كان من الضرورى أن أثبت لهم بدليل قاطع أن الفشل لا بد أن يصيب كل مشروع كبير النفقات ويستلزم وقتا طويلا نتقدم به الى أولى الشأن منا فى الوقت الحاضر لإصلاح حالة الفلاح ورفع مستوى معيشته ، أقول فى الوقت الحاضر وأزيد فى المستقبل القريب أيضا لأن أمام ميزانيتنا العامة التزامات كبيرة لا بد أن تقوم بها قريبا قبل كل شيء آخر نتيجة حتمية لظروفنا الحاضرة

وقد دعتنى كل هذه الاعتبارات الى دراسة مشروع تنمية الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد كوسيلة لرفع مستوى معيشة فلاحينا من كل نواحيه العملية والنظرية وأن أعنى بالناحية المالية للمشروع وتكاليفه ومدى مساهمة الحكومة فيه عناية تامة متوخيا — مااستطعت لذلك سبيلا — عدم ارهاق ميزانية الدولة بأى عبء ثقيل قد يقلل من نجاح المشروع أو يقضى عليه نهائيا . فتسهيل اقتناء الماشية للفلاح المصرى لا يتطلب مطلقا رصد أموال طائلة تثقل كاهل الخزانة العامة بل لا يتطلب من الحكومة إلا بعض تعديل فى مواد القانون كما سأتكلم عنه بعد ، فهذا المشروع كما ترون ينفادى الاسباب التى أدت الى فشل الكثير من المشروعات الضخمة التى أعدت لإصلاح حال فلاحينا ، وهو فى الوقت نفسه فى متناول أيديهم ويميلون اليه فلا أحب الى نفس الفلاح من الاكثار ما أمكن من اقتناء الماشية الزراعية التى هى فى الواقع كل ثروته ومصدر رزقه وخاصة اذا أحطنا حيازة هذه الثروة بشيء من الضمان يقيه شر الحوادث التى قد تصيب جاموسته أو بقرته . وسيكون اقباله فى هذه الحالة عظيما على هذا المشروع ويعود عليه منه الخير العميم مما يؤدى حتما الى صلاح أحواله تدريجيا . .

لكى نسهل الأمر للفلاح ليقتنى الماشية وهو لا يملك مالا ولا عقارا قل أو كثر يجب علينا أن نقرضه هذا المال اللازم له بشروط معقولة تمكنه من شراء الماشية وتربيتها كما يجب علينا أن نحتم التأمين ضد الهلاك أو الموت غير الجنائى على الماشية كشرط أساسى للقرض، وذلك حفظا لمال الممولين للمشروع من جهة ولتعويض الفلاح إذا أصابت ماشيته إصابة مهلكة . وليس هناك مايدعو الى أن تقوم الحكومة بتقديم هذه القروض للفلاحين لهذا الغرض بل تقوم بها الهيئات المالية التى تعنى باقتصادنا الزراعى والمال على ما أعلم متوافر لديها كبنك التسليف الزراعى أو غيره من المصارف التى ستقوم بتقديم هذه القروض متى توافر لديها الضمان لأموالها ، فلا يعوقها اليوم إلا عدم توافر الضمان الكافى لهذا النوع من التسليف . وهنا تظهر ضرورة مساهمة الحكومة فى نجاح هذا المشروع وذلك بتعديلها لبعض مواد القانون حتى يمكن الاعتراف قانونا بنظام التأجير فالبيع المتبع الآن فى أغلب ممالك العالم التى جنت الزراعة فيها فوائد جمة . أما التأمين فيمكن أن تقوم به شركات قوية محترمة وبعد أن تألفه البلاد تدريجيا ويلمس الفلاح فوائد التأمين فيكون من واجب الحكومة وقتئذ أن تسن قانونا يجعل التأمين اجباريا على كل الماشية الزراعية فى البلاد . فاذا وصلنا الى هذه الدرجة فنكون قد خدمنا الفلاح خدمة كبيرة وحفظنا له الجزء الأكبر من مورد رزقه بل زدنا إيراده السنوى زيادة عظيمة يستعملها فى إصلاح حاله من تلقاء نفسه وووفرنا لديه المواد الغذائية التى تفيده صحيا . كل ذلك يستفيد منه الفلاح بدون أن ندخل عليه شيئا لا يألفه ولا يفهمه ولانكون قد طالبنا مالية البلاد بالقيام بأى عبء ثقيل عليها . هذا من جهة ومن جهة أخرى تستفيد البلاد بأجمعها من كثرة المواشى بها وتستغنى عن بعض السماد الذى يستورد من الخارج والذى يخرج ثمنه من أيدينا الى الأجنبى . وحينما تكثر الماشية تقطع الواردات الأجنبية الحالية من المنتجات الحيوانية على اختلاف أنواعها ، بل يصير فى قدرتنا أن نصدر بعد وقت ما بعض منتجاتنا الحيوانية الى الخارج نظرا لحسن مركزنا الجغرافى من الممالك التى تستهلك هذه المنتجات . كما أننا بهذه الطريقة ننشئ فى البلاد ثروة زراعية هى فى الواقع أكبر من القطن وأقل كلفة وعناء ولا يصعب علينا أبدا ومهما كانت الظروف تصريفها كما حصل فى العام الماضى وهذا العام للقطن .

وإن من مميزات هذا المشروع أن الفلاح الصغير والكبير يمكنه أن يساهم فيه ويفيد منه كل على قدر طاقته وجهده فلا تفضيل هناك بين غنى وفقير ، بل ربما يستفيد منه الفلاح الصغير أكثر من الكبير نسبيا نظرا لعنايته الشخصية بماشيته هذا الأمر الذى لا يتيسر لكبار الفلاحين ، وإنى لأرجو مخلصا أن يصادف هذا المشروع النجاح الذى يستحقه ، ففيه كل الفائدة للفلاح ما

عبد القادر الجمال